الصراع العربي الاسرائيلي امام الحلول المستحيلة .

(القسم الاول)

" ان الحرب شيء مخيف . وفي لغة الاعلام أخيرا حين تستحيل كل مسالك السياسة".

(ميشيل ـ الاهرام ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٨)

"اذا كان العرب يرغبون في بدء المفاوضات حول المناطق التي نسيطر عليها حاليا ، فما عليهم الا ان يذهبوا الى طاولة ويتفاوضوا . اما اذا لم يرغبوا في الحوار ، فسوف نبقى حيث نحن وسوف تقوم في الشرق الاوسط اسرائيل جديدة تماما .

دايان ـ لوموند ١٣ حزيران ١٩٦٧

" الثورة الفلسطينية رأس الحربة للثورة العربية الشاملة ".

(من شعارات المقاومة الفلسطينية .)

×

حينما يحاول المراقب بلورة صورة المرحلة التي تتعثر في مسالكها اليوم قضية فلسطين ، يجد نفسه امام شبكة مغرقة التعقيد بحكم استكناف العلائق بين خيوطها الكثيرة . الا انه يرى في الوسع تبين جوانب ثلاثة كبرى ، كل منها محبوك الصلة دون شك مع الاخريين ، لكن له حدا من الدينامية الداخلية بحيث يمكن الاحاطة به على حدة ، ثم تبيان صلته ، بعد كشف الجوانب الاخرى ، بمجمل القضية . هذه الجوانب الثلاثة هي :

أ ـ وضع النظام المصري . ب ـ وضع النظام الاسرائيلي . ج ـ وضع المقاومة الفلسطينية . والرأي ان ورود كل من هذه القوى الثلاث في مجال المواجهة يخلق قضية برمتها امام حل خاص . تفرد القوة الصهيونية سمته الغالبة ، تبعا لخصائصها ووزنها ومكانها من الميدان . أ ـ فالنظام المصري يعمل على بناء قوته العسكرية التقليدية من جديد ويعلم حق العلم ان الاخذ والرد في اطار الامم المتحدة والدول الكبرى لن يبديا الا تأييل المواجهة العسكرية زمنا يأمل ان يكفيه لانجاز هذه المهمة . لذا نسمي الحل الذي يهيء له هذا النظام : الحل العسكري ب ـ والنظام الاسرائيلي بات على ساحه ، يعمل على خلق وضع في الاراضي المحتلة يشدها اليه نهائيا ولا يستبعد ممارسة الردع الحازم ـ وهو قادر عليه ـ لكل بادرة عربية تهدف الى زحزحته عن حدود الاحتلال ، ولا يرتضي الا مخرجا واحدا من الازمة هو قبول العرب بالسلام دون بديل يذكر . لذا نسمي الحل الذي يحاول هذا النظام فرضه : الحل السلمي . ج ـ والمقاومة الفلسطينية ، بشقيها : العمل الفدائي والتمرد في الاراضي المحتلة ، يضع لها موقعها من المشكلة هدفا لا تزال وسائلها قاصرة عن تحقيقه هو كسر الكيان الصهيوني في فلسطين ، اي القضاء ايضا على المصالح الاستعمارية الكبرى التي يشكل هذا الكيان ملتقاها الاهم في المنطقة العربية . لذا نسمي الحل الذي تطمح اليه هذه المقاومة : الحل الثوري .

ولسنا نجهل ان ريسم وجه الازمة والحل ، كما حاولناه ، قد يثير بعض الاستغراب . فنحن قد اهملنا مثلا اثر المفاوضات بين الدول الكبرى ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خاصة ـ في توجيه الازمة نحو مجرى تحدد هي نصبه وتشقه بما تمتلك من ادوات الضغط على اطراف الازمة . وما هذا الاهمال الا لعلمنا ان التحليل اذا اتخذ له منطلقا مفاوضات الدول الكبرى وطبيعة العلاقات بينها ـ رغم اهمية هذا العامل ـ اخطأ هدفه . فان ما يستطيع الاتحاد السوفياتي قبوله ، في نهاية الامر ، هو ما يستطيع النظام المصري تحمله ، وان ما تستطيع الولايات المتحدة فرضه لا يجاوز ما تحتمله قواعد النظام الصهيوني في اسرائيل ، وما نتيجة الشراكة المعقدة بين مصالح الامبريالية الاميركية والاستعمار الصهيوني في المنطقة . عليه فان حدود الاحتمال الذي يقدر عليه كل من الوضعين المصري والاسرائيلي هي نفسها حدود الفلك الذي تستطيع الدول الكبرى ان تعين فيه مدار الازمة . اما المقاومة الفلسطينية ، وهي دون صلة مباشرة بالستراتيجية الدولية ، فهي تشارك ، من موقعها في رسم هذه الحدود .

وما نحاول تبيانه ، في هذا البحث ، هو ان الحلول الثلاثة في اطار التوازن القائم حاليا ، مستحيلة ، على اختلاف في طبيعة الاستحالة ، وان المواجهة الراهنة وان استمرت سنوات عدة ، لن تسفر الا عن تأصيل هذه الاستحالة ورسم التحول الذي يقتضيه الخروج من الدوامة الحالية ، وهو تحول ثوري لان المخرج لا يمكن ان يكون الا ثوريا .

××××××

اولا ـ الموقف الناصري والحل العسكري .

ظل النظام الناصري طيلة احد عشر عاما ، بين عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧ يبدو من الخارج صرحا مرصوص البنيان يفصل في تاريخ المنطقة دون ان يكون لصلة الجماهير العربية به من تاريخ ، وكان هذه الصلة قائمة خارج تصاريف الزمن . وكان يسعى بما يملك من وسائل الدعاية ـ وهو كثير ـ الى تأبيد صورته هذه في الاذهان ، وهي صورة تشبه شبها قريبا قامة عبد الناصر ، رمز النظام ، وجذعه الصلب . فالتغييرات الملاحقة في قلب الطاقم الحاكم ، منذ اقصاء صلاح سالم ، تقدم على انها اعراض زائلة لا تمس توازن النظام ، ما دام " المارد العربي " على رأسه . وحملات الاعتقال التي تشن بين عام وآخر ، متناولة الشيوعيين تارة والاخوان المسلمين طورا ، لا تقصي عن النظام خطرا داهما ولا تنم ـ والعياذ بالله ـ عن صدع في قواعده . بل هي ردع لمؤامرة دبرت من الخارج او تصفية شرذمة في الداخل لا حول لها ولا دول . اما ان تكون هذه الظاهرة او تلك اشارة الى اتجاه شعبي

لا ثالث لهما : اما الصمت المهادن واما الكلام الفارغ .. بلى كانت الهيولانية النظرية وكان التخلف السياسي وكانت الديماغوجية تجبره على اختيار الكلام الفارغ في ما مضى .. بلى ان العجز عن حمل المهمات الجديدة والتخبط في تناقضات البنية المتهافتة التي كشفها الوضع الجديد يجبرانه على اختيار الصمت المهادن اليوم .

ذلك ما يحاول هيكل ابداءه على كثير من الاستحياء . اما مايحاول اخفاءه فهو الادهى .. هو ان النظام الناصري لا يكتفي بالمهادنة ، مهادنة الانظمة الرجعية بل يتعهد هذه الانظمة بالرعاية والحماية من اية يادرة لها رائحة ثورية . فحينما حاول النظام الاردني تنظيم مجزرة ضد الفدائيين في تشرين الثاني ١٩٦٨ متذرعا بمنظمة طاهر دبلان ارسل عبد الناصر برقية الى الملك الذى كان صغيرا في ما مضى يستوضح فيها جلية الامر متهما وكالات الانباء الاجنبية بتضخيم الحوادث وتشويهها محاولا التقليل قدر الامكان من حجم المؤامرة . وقد اجابه حسين طبعا ببرقية هدأ لها باله مرطبات لها نفسه ثم طويت المسألة في انتظار مؤامرة اخرى . وحينما نسفت الجبهة الشعبية انابيب التابلاين في الجولان المحتل قلقت خواطر الاهرام على البترول العربي الذى يصفه رغم كل شيء بين ادوات المعركة (٢) بل ان الحكم الناصرى امسى يخاف حتى من الترحيب باى انقلاب جديد ينهج نهجا .. ناصريا فهو قد سرطبعا بالانقلاب السوداني لكنه لم يجرؤ على تبني اية من التهم التي وجهها الحكم الجديد للعهد السابق خاصة تهمة الرجعية . وهو قد قرعينا بانقلاب ليبيا الاخير لكننا على ثقة كاملة ان اياً من ابواقه لن يجرؤ على القول مثلا ان العهد الرجعي السابق في ليبيا قد قلب وان هذا امر له مابعده في اقطار اخرى . الى هنا وصلت الحال بالنظام "التقدمي" الذى تضع فصائل بعينها من اليسار العربي مهمة الحفاظ عليه على رأس مهامها الكبرى ..

ج — الجانب الدولي

كانت هزيمة حزيران نكسة للقاهرة على الصعيد الدولي بعد الصعيدين الداخلي والعربي فهنا ايضا تضاءل حجم المارد العربي" واضمحلت قواه . والواقع ان هذا الاضمحلال وذاك التضاؤل كانا قد تقدما شوطا قبل الحرب . فالعالم قد بدأ منذ اواسط الستينات يعيد النظر في حدود المعسكرات التي يتكون منها واخذت كل عنزة تلتحق بقطيعها بعد سنوات الشرود . واذا بالعالم الثالث تتفكك اوصاله تحت وطأة الهجوم الامبريالي وغياب البعض من وجوهه الهامة (سوكارنو نكروما مالخ) .. واذا بدولة تنضوى ، هذه تحت جناح الولايات المتحدة بعد انقلاب او مذبحة (اندونيسيا ، غانا ماليونان) وتلك تحت جناح الاتحاد السوفياتي طلبا للحماية والمساعدة (مصر سوريا) . كان العالم اذا يسير ، باستثناء الصين وبعض الدول الصغيرة ، نحو الانقسام الى معسكرين تزداد معالم كل منهما وضوحا ويختبر ضغط العملاقين الكبيرين فيهما تماسك النظم في سائر الدول الاخرى . اما الطرف التي اختارتها الامبريالية الاميركية فهي قلب الانظمة الوطنية بالقوة والتآمر حيث استطاعت واخماد الحركات الثورية بالعنف ايضا وتكبيل البلدان المتخلفة في شباك الاستعمار الجديد . واما الطريق التي اختارها الاتحاد السوفياتي فهي حماية البرجوازيات الوطنية الحاكمة ومدها بالقروض والذود عن وحدة الاتجاه مهما كلف الامر في الدول الاشتراكية والاحزب الشيوعية . ذاك ما يسمى بالتعايش السلمي والاتحاد السوفياتي يقف فيه موقف الدفاع . واذا كانت استراتيجية العملاقين شديدة التعقيد فهي قائمة في النهاية على قاعدة واضحة : عنينا تجنب المواجهة العنيفة بينهما . هذا التجنب يمتد ويتشعب حتى يمسي ، دون شك ، عداء للثورة من الجانبين فالاتحاد السوفياتي مستعد للدفاع عن مجاله الاقتصادى والسياسي والايديولوجي بالوسائل التي يرتئيها لكنه مستعد ايضا لوقف الثورات الشعبية التي تخوض حربا شاملة ضد الامبريالية ، اذا استطاع ، لان مثل هذه الحرب تضع امية موضع الامتحان وتجبره على الدخول في التزام عسكرى طويل النفس باهظ الكلفة لا تسيغه الفئة الحاكمة فيه وتلد اخيرا اشكالا من التنظيم الشعبي يصعب ان لم يستحل ضبطها من الخارج وتوجيه سياسته بمقتضى استراتيجية عالمية مهما كانت (٢) ثم انه ينبغي ان يحسب حساب الصين وهي اقرب بطبيعة نظامها الى الثورات الشعبية المسلحة والى النظم الناشئة فيها . لذا فان الاتحاد السوفياتي لا يتطلب كثيرا من الانظمة التي يحميها على الصعيدين الاجتماعي والايديولوجي . بل ان مايهمه قبل كل شيء هو ان تساعده هذه الانظمة في الحفاظ على التوازن السياسي القائم بينه وبين الولايات المتحدة او في ترجيح الميزان قليلا لصالحه . اما التوازن العسكرى فيكفله سباق التسلح والرادع النووى . بل ان التساهل الاجتماعي — الايديولوجي يعني ايضا ان يدعي الاتحاد السوفياتي في مراعاة نسبة توازنا سياسيا معينا بين اطراف الحكم في كل بلد تملك موسكو منفذا الى حياته السياسية . فاذا بهذه الاطراف مختلفة الهويات والولاءات غير خالية غالبا من انصار اقوياء للامبريالية الاميركية .

---

١) مثل هذا السلوك يدل على الحدود التي يرتضيها الحكم الناصرى للمقاومة الفلسطينية .

٢) بلغت المساعدة السوفياتية لفيتنام وحدها حوالى مليار دولار في العام الماضي .. هذا عن الكلفة . اما الاستقلال فان دولا صغيرة مثل كوبا وكوريا الشمالية والفيتنام تقوم انظمتها على تعبئة معينة للجماهير تستطيع رغم اهمية علاقاتها الاقتصادية بالاتحاد السوفياتي ان تنهج نهجا يعادى علنا سياسة التعايش السلمي ... بينما يكفي ان تتبع تشيكوسلوفاكيا خطا جديدا في الداخل حتى تتلقى "مساعدة امية" يعرف القراء طبيعتها .

لا يناله رضا النظام ، فذاك ، في ماترى الناصرية ، ما لا يقره عقل ولا يصل اليه خيال . ذلك ان مصر بملايينها الكثيرة قد وقعت لقائدها صك ولاء لا تحفظ فيه ولا عودة عنه ، وهو صك تجدد الملايين توقيعها عليه لدى كل استفتاء اذ تأتي النتيجة فيضا من التسعات لاتكاد تشوبه ثمانية ...

والحق ان هذه الصورة لم تكن من صنع الدعاية وحدها ، بل كانت مجرد تهذيب معتدل للواقع. فان حكما مثل هذا الحكم يستحيل عليه الصمود الا محمولا على اكف جمهور شديد التفتت بشخص افراده بأبصارهم نحو القائد الذي يجسد امامهم ، دون النظر الى المستويات الوسيطة بينهم وبينه او الى التناقضات التي تحكم واقعهم وتفرقهم طبقات وفئات دون ان يكون لهم من سلطة عليها . والذي يجعل هذا التفتت امرا واقعا هو اجيال طويلة متصلة من الاستعمار وحكم الاقطاع والتخلف لا تترك للجماهير خيارا الا ان تذيب عنها من يخرجها من مظالم العهد السلف وظلماته . التفتت اذا هو - رغم التغاير بين اللفظين - شكل التماسك الذي يطلبه النظام الناصري لقاعدته ، وهو سبيل من اسباب قصوره عن بناء تنظيمات تستحق هذا الاسم ، من التعاونية الى النقابة الى الحزب. اما شكل التماسك الثاني الذي يطلبه النظام لقمته هذه المرة فهو تنزيه القائد . فلقد يشعر المصريون في جملتهم ان الفساد مستشر في جميع مرافق النظام وان هذا الاخير لم يخرج سوادهم الاعظم من بؤسه قيد انملة وان فئة ضيقة في مواطن السلطة مازالت تثرى وتنعم من كدح هذا السواد . الا انه لا ينبغي لهم في اى حال ان ينالوا من القائد بنقد او تجريح . ذاك لايعني ، طبعا ، ان في وسعهم ، ضرورة ان ينالوا من سواه ذلك - وقد يحضوه البيعة الصادقة - يسارع الى رفع المظالم عنهم ما استطاع ، فيعزل هذا ويولي ذاك ، وهو بكثرة مشاغله الكبيرة لا يحيط بنواحي الوضع كافة ، فتفوته امور كثيرة تظل بحاجة الى تقويم .. ثم ان الاخرين يخدعونه ولا يطلعونه على جلية الامر دائما . لذا فهو برئ من كل مسؤولية والاخرون هؤلاء يحتملون عنه كل التهمة . ولذا يستمر التخلف والتفاوت والفساد ويستمر معها جميعا تنزيه القائد .

هاتان البليتان في تكوين النظام الناصري - تفتت القاعدة وتنزيه القائد - سطع اثرهما في التاسع من حزيران عام ١٩٦٧ ، كما لم يسطع من قبل ابدا . يومذاك امتدت شبهة الجماهير المخدوعة الى كل شيء .. تقريبا. الى الحكم كله ، بعسكريه واداريه وسياسيه . ولو ان عبد الناصر ظل في مكانه وابدى تضامنا مع حكمه ، اذن لاجتاحته ، دون شك ، ثار الشبهة التي كانت قد بدأت تصل الى محرابه . الا انه استقال وكان كتاب استقالته كتاب براءته ايضا . ولعله كان مخلصا حينما حمل نفسه مسؤولية ما اطلق عليه اسم "النكسة" لكن استقالته جاءت على اى حال ، مكان الفصل الجديد - القديم بينه وبين نظامه واتاحت له فرصة ما كان ليحظى بها لو بقي حيث هو . فالجماهير التي خرجت الى الشوارع لتعيده الى مكانه كانت ستخرج عاجلا او آجلا للتظاهر ضده ، لو انه لم يغادر طوعا هذا المكان وهي تظاهرات عبرت الجماهير عن واقعتين سلف ذكرهما وابانت ثقل الارث الذي تلقته من جراء العيش سنين طويلة تحت الحكم الناصري . اما الواقعة الاولى فهي تفتتها الذي يقصر مبادرتها على اعلان رغبة عامة في مواصلة المعركة ويقصر بها عن تسلم مقادير المعركة المذكورة دون توسط الحكم المتداعي تحت وطأة الهزيمة . واما الواقعة الثانية فهي تنزيه القائد الذي اوكلت اليه مرة اخرى مهمة اصلاح الفاسد وتقويم المعوج ، وتجاوزت بعد ان اعلن تخليه عن حكمه ، قضية صلته السالفة بهذا الحكم ومسؤوليته فيما آلت اليه المعركة . تلك كانت ، بعد هزيمة حزيران ، ثمرة السنين الطويلة التي ربيت الجماهير خلالها على حصرهما في "ابداء الرغبة" والبعد عن مسؤولية التنفيذ .

ولقد اظهر عبد الناصر بعد تجديد البيعة هذا ان المهارة ليست ما ينقصه . فهو من جهة يحيي باللائمة على ظروف حكمت المعركة لم يكن في الامكان تفاديها وعلى العسكريين الذين خانوا او تخاذلوا رغم تحذيره اياهم . وهو من جهة اخرى يحمل نفسه مسؤولية الحدث كاملة . لكن الذي يتحمل المسؤولية بعد التظاهرات هو القائد الذي لا بديل عن حكمه لا الحكم الذي كانت قد بدأت اصابع الاتهام تشير اليه قبل الاستقالة .

بعد ان كان حال العلاقة بين النظام الناصري وقاعدته الواسعة لم يكن ليتيسر لها العودة الى سابق عهدها . وهذه الاستحالة ناشئة عن جدة في طبيعة الوثقة التي وقفتها الجماهير اولا وعن جدة في الوضع نفسه تتجسد في واقع الاحتلال واستمرار المعركة ثانيا . فان الجماهير - في قطاعاتها الواعية خاصة - حينما فرضت على عبد الناصر البقاء في الحكم ، كانت ترى فيه البديل الوحيد للتسليم بالهزيمة وتلقي حصيلتها دون انتظار . غير انها ، بعد ان نامت على احلام القوة والمجد زمنا رغيدا ، لم تكن مستعدة للنوم من جديد ولا لانتظار نصر تنزله عليها "عناية" القائد دون ان يكون لها هي اى نصيب يذكر من السهر على اعداده . عليه لم تكن البيعة الجديدة بيعة على وجه الدقة بل تجربة . ولم يتردد هيكل مثلا لدى شعوره باليقظة الشعبية المستجدة في الوقت الحديث عن "ازمة تصديق" تجعل الكلام محل شك ايا كان قائله . ووجد النظام الناصري نفسه مضطرا لاول مرة في تاريخه الى ابداء قلقه امام الملأ على تماسك "الجبهة الداخلية" .

هذا عن الوقفة الشعبية ، اما المعركة فانها كانت قد امست هذه المرة مكان الثقل في حياة البلاد السياسية . وبدا ان النظام باق في مكانه لينفذ تعهده بازالة ما اسماه "آثار العدوان" وهي ، في جانبها المصري ، القناة المغلقة وسيناء المحتلة وبترولها المأسور والهزيمة التي زعزعت المؤسسة العسكرية وثقة الجماهير بقدرة هذه المؤسسة على انجاز ما وجدت من اجله . مثل هذه الاثار تظل ازالتها من النفوس امرا متعذرا اذا لم تزل من الواقع . وهي تلحق بنفسها سائر المطالب الموجهة الى النظام فتكون محورا لا يسع عمل التنمية والتدابير التنظيمية والعلاقات بالخارج وسواها الا ان تدور حوله . هكذا يمسي النظام قابلا للبقاء ما دام

يقدم الدليل تلو الدليل على انه جاد في ازالتها ، بعد ان ارتضت الجماهير هذه الازالة كحد ادنى هو دون الشعارات التي كانت الناصرية تطرحها - ومازالت مطروحة في امكنة اخرى - قبل المعركة ، من ازالة الكيان الصهيوني الى خوض الجولة الشاملة مع الاستعمار في ارجاء المنطقة العربية كافة. حتى اذا بدا في الافق اى تقصير في هذا السبيل ، تعرض النظام للهز العنيف والجيء الى التنازل ، بقدر مايحتمل التنازل او الى القمع. ونحن سوف نرى ان الناصرية عاجزة عن البقاء طويلا - وان صمدت بضع سنوات اخرى - لانها عاجزة عن النصر وعاجزة عن تحويل انتباه الجماهير الى غير المعركة ، بعد ان فصلت هذه المعركة فصلا مصطنعا عن امتدادها الثوري الذى يفترض معاداة الرجعية ومناهضة الامبريالية على مدى المنطقة العربية وتصور مصير لفلسطين غير المصير الصهيوني . ذاك هو الافق الذى يفتحه تركز الحياة في مصر حول مهمة واحدة لا تستطيع الناصرية حملها . هاتان الظاهرتان المتلازمتان "الجدة في الوقفة الشعبية والجدة في المعركة" ظلتا تفعلان فعلهما في سلوك النظام الناصرى وسلوك قاعدته الشعبية طوال الفترة المنقضية بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فماذا فعل النظام وكيف واجه القاعدة مسلكه ؟

كانت الحرب قد حطمت بنى الجيش المصرى وامعنت نخرا في معنوياته . وكان عمل النخر هذا يمد اثره نحو اجهزة الدولة كلها ، وخاصة اجهزة القمع. فالهزيمة احالت على الضباط ان يشمخوا بانوفهم على الجماهير وامدت هذه الاخيرة بثقة في النفس جديدة امامهم وامام قوى القمع الاخرى . كذلك باتت هذه القوى تعاني من جراء الهزيمة ضعفا ماديا فعليا . وهكذا وجد النظام نفسه مجبرا على تقديم تناولات معينة تتناول قضية الحرية الفردية خاصة . وقد لمحت التناولات المذكورة تحت شعار مدهش هو : سقوط دولة المخابرات. وبدا ان النظام قد فتح في قلبه مجالا للصراع بين الشيطان والرحمن . "فمنجزات الثورة" تبقى ويستزاد منها اما "دولة المخابرات" فتدفن تحت الرمال في سيناء . حتى لكأنهما لم تترافقا شوطا طويلا هو عمر الناصرية في مصر وكأن هذه لم تكن شكل الحكم الذى حقق تلك وكأن هنالك خيارا ثالثا غير القمع او اطلاق يد الجماهير في بناء مصيرها .

اما البرنامج العام الذى اختطه الحكم للمرحلة المقبلة فهو يتلخص في جوانب ثلاثة : أ - الجانب المصرى: وهو يقضي ببناء الجيش النظامي من جديد اولا وتطهير اجهزة الدولة دون النظر الى العلاقة التي تربط فسادها بغياب الرقابة الشعبية عنها ، وثانيا - وزيادة استغلال الكادحين باسم المجهود الحربي ، وثالثا ب - الجانب العربي وهو يقضي بمصالحة الرجعية العربية والاعتماد على مساعداتها والمساعدة على شل كل تغيير مرتقب في اى بلد عربي ، اى ، في نهاية الامر ، على ابقاء الجماهير العربية اسيرة الانظمة التي كانت شرط الهزيمة في حرب ١٩٦٧ - ب - الجانب الدولي وهو يقضي باستعادة الاجزاء الهامة من الارض المحتلة بعد الحرب الاخيرة وبحل "مشكلة اللاجئين" حلا لايعلم احد كنهه[1] لقاء تنازلات سياسية واقتصادية مؤداها تأييد الكيان الصهيوني على ارض فلسطين وترسيخ قواعد الاستعمار على الارض العربية .

هذه الجوانب الثلاثة تشكل جسما مرصوصا يستمد تماسكه من موقف النظام الناصرى ، بتركيب عناصره الدائمة من المعركة . فالجانب المصرى منها يشكل اقصى تناول يستطيع هذا النظام تقديمه في الصراع الذى يخوضه لتأجيل سقوطه . لكن مصيبة النظام هو ان تنازله لايمكن ان يفي بالغرض . هذا القصور هو على وجه الدقة ما ينبغي بيانه :

أ - الجانب الداخلي :

حاول الحكم الناصرى منذ ان استرد انفاسه بعد الهزيمة ، ان يقنع الناس بانه جاد في بناء جيش تقليدى صلب تراوحت وظيفته الرسمية بين محاولة الضغط على اسرائيل عل قناتها تلين "للحل السلمي" والاعداد لمعركة التحرير القادمة . وقد حددت خصائص هذا الجيش الجديدة على انها التنظيم المتين والتدريب الدؤوب على السلاح الحديث من جهة وابعاد الضباط عن السياسة والادارة وانصرافهم الى المهام العسكرية البحتة من جهة ثانية . اما الذى جعل هذا المخرج ممكنا فهو قيام الاتحاد السوفياتي بتقديم الاسلحة - وكثير منها يقدم مجانا - وايفاده بضع مئات من الخبراء يشرفون على تنظيم الجيش وتدريبه وسد القصور الذى يعاني منه الطاقم العسكرى المصرى في مختلف المجالات . ولا جدال في ان اخذ الطيران المصرى

---

١) في مشروع من المشاريع الكثيرة التي قدمتها وزارة الخارجية المصرية صنف "حل مشكلة اللاجئين" بين التناولات التي يقدمها العرب لقاء تصفية الاحتلال ، اى ان مشكلة اللاجئين لم تعد مصدرا لمطلب بل اصبحت غرضا لتناول !! ... بمثل هذا الاحتقار يعامل هؤلاء الحقيرون شعب الثورة الفلسطينية . فهو شعب "لاجئين" "يحلون مشكلته" لقاء شيء آخر .

على حين غرة سيكون في المرة القادمة امرا عسيرا وان مقاومة المصريين في حال تعرضهم لهجوم اسرائيلي واسع ستكون شديدة . لكن الحكم الناصرى يتجاوز بادعائه هذا الحد ويذيع ان جيشه الجديد سوف يقوم بأعباء التحرير حالما يخيب السعي الى السلام العادل . مثل هذا القول دليل خرف لم يلجأ اليه الحكم الناصـــرى الا لانه لم يعد يجد الى الولاء الشعبي منفذا آخر . اما علائم الخرف فيه فهي الاتية :

— ان الجيش المصرى مايزال ركيزة الحكم الاولى لانه القوة المنظمة الوحيدة في البلاد . وعلة ذلك ان الحكم قد فشل فشلا مبينا في تنظيم قاعدة سياسية له وان هذا الفشل ليس عارضا يزول بل هو من مكونات الناصرية نفسها (انظر : تفتت القاعدة وتنزيه القائد) وهو الشرط الذى يتيح للفئة الحاكمة ان تحكم لصالحها وان تبقى في الحكم. لذا فان محاولة ابعاد الجيش عن مرافق الدولة وان تم ابعاده عن وظائفها (لبنان مثل حي على هذا الابعاد) هي تعلق بالسراب . والحريات الشكلية التي منحت للافراد او ضمنت لهم في اعقاب الهزيمة لم تكن الا تناولا من الحكم الذى اصبح عاجزا مؤقتا عن القمع بعد ان انكسرت في يده عراوة القمع. كذلك جاء ابعاد الجيش عن واجهة الحياة العامة جانبا آخر لهذا التنازل ذاته . واذا كان تسييس الجيش في البلدان المتخلفة التي اعتمدت نظاما لها رأسمالية الدولة هو فعلا وسيلة وافساد له . فان ابعاد الجيش عن السلطة — وامتيازاتها — ليس امرا يقرر بمرسوم في مثل تلك البلدان . اذ يكفي ان تنشط الحياة السياسية في البلاد على نحو لا يحتمله النظام ويبعث الحاجة الى القمع حتى يعود الى الضباط عنفوانهم ويأخذوا في طلب لقاء للحماية التي يمنون بها على النظام . مثل هذا الامر قريب الحصول في مصر وهو قد بدأ يحصل كما سنرى . وما انسحاب الضباط من ميدان الحياة العامة الا امتداد مؤقت لانسحابهم من ميدان القتال . عليه فان شيئا لم يتغير في اساس العلاقة بين الجيش المصرى ونظامه ، وهي علاقة تحدد وظيفة الجيش واسلوب تنظيمه وقتالية ضباطه وجنوده اى انها في النهاية تصنعه .

— ان بناء جيش قوى ، متخصص ، بعيد — نسبيا — عن شؤون السلطة على شاكلة الجيوش الغربية ، يتطلب قاعدة صناعية عالية المستوى ومؤسسات سياسية وتنظيمية قادرة على ضبط الجماهير تلقائيا رغم وجود هامش واسع — نسبيا ايضا — من الحرية الفردية والجماعية . وهي شروط لا تتوافر في المجتمع المصرى ولا في اى من المجتمعات المتخلفة ، لذا تتجه هذه المجتمعات حال خروجها من ظلام الاقطاع اما الى تسليط الجيش مباشرة على رقاب الطبقات الكادحة البائسة ، رغم ان الحكم يتولى باسمها (مصر ، العراق ، سوريا الخ) واما الى تحقيق مماثلة واسعة بين الجيش وهذه الطبقات نفسها (الصين ، فيتنام ، كوريا الشمالية ، الخ) بحيث يصبح الجيش جيش الشعب فعلا ، فيوفر له ذلك كفاءة ثورية عالية ويتيح له اعتماد اساليب في التنظيم وفي القتال بالغـــة التميز .

— ان المساعدة العسكرية الخارجية لا تستطيع في ممارسة فعلها ، تخطي التركيب الاجتماعي وطبيعة السلطة اللذين يحكمان وضع الجيش من مختلف نواحيه . فالاسلحة لم تكن ماينقص الجيش المصرى قبل الحرب الاخيرة اذ دمر منها ماقد تصل قيمته الى مليارى دولار . ووجود الخبراء قد يحسن من تدريب الضباط — الذين كان العديدون منهم يتدربون ، على كل حال ، في البلدان الشرقية — وقد يجعل رسم العمليات اكثر دقة وسلامة . . لكن السذج وحدهم يعتقدون ان النقص في هذا المجال كان العامل الحاسم في الهزيمة . ثم ان السياســـة السوفياتية التي تصب ماءها منذ سنين عجاف على الحرائق الثورية في كل مكان ، غير راغبة قطعا في مواجهة عسكرية جديدة بين العرب واسرائيل . خاصة وان الاتجاد السوفياتي — وهو لا يضع في حسابه ابدا امكان تدخله المباشر في الحرب — بات منذ ١٩٦٧ في موقع ييسّر له الاطلاع على مجريات الامور في مصر بحيث يعلم ان الاعداد الحالي لن يوصل مصر الى النصر في حرب قادمة وانما هو يضع بين يديها وسائل دفاع جيدة وادوات ضغـــط — مازال عديم الفعالية — على اسرائيل ، ويعطي الحكم الناصرى — وهذا هو الاهم — او يحاول اعطاءه حظا كافيا للصمود في الداخل .

— ان مايجرى الان بين مصر واسرائيل لا يعدو ان يكون سباق تسلح عادى . وان اسرائيل ومن ورائها يملكون في هذا السباق من الوسائل المادية مايحقق لهم الغلبة . فتفوق الجيش الاسرائيلي تنظيميا وقتاليا — وهو ليس اعجازا على الاطلاق لكن له اسبابا سنعود اليها — مازال قائما . ومخزن السلاح الاسرائيلي لم تضر حرب الايام الستة الا رؤوس مخالبه . وهو قد عاد الى تربية هذه المخالب من جديد ، اذ ينتظر ان تحط على مطاراته العسكرية في السنوات الثلاثة القادمة حوالى مائتي طائرة ، معظمها اميركية ، عدا فيض من الاسلحة الاخرى ينتجها او يتلقاها . . لكن هذا ليس على اى حال ادهى ما في الامر . . .

هكذا يبتدى الخلل في تعداد المراحل التي يعدنا عبد الناصر باجتيازها ، اذا قيس هذا التعداد بما يعده الحكم الناصرى من وسائل التنفيذ . فلقد يحلو لعبد الناصر ان يعلن علينا في فرحة ما من افراح الحكم الناصرى الكثيرة انه انتقل من مرحلة الصمود الى مرحلة الردع . غير ان الانتظار قد يطول قبل ان تطل علينا مرحلة التحرير . وما بدعة "حرب الاستنزاف" الاخيرة الا حلقة في حرب التأجيل ، يخوضها النظام الناصرى ضد عوامل الانحلال التي تنخر قواه نخرا بطيئا ثابتا وتسير به نحو نهايته . فالذى سيستنزف قوى اسرائيل ليس قتل جندى هنا وجندى هناك ولا دك حصن في الصحراء بدك لقاءه مرفق من مرافق الحياة في الدلتا المصرية — وما تخشاه اسرائيل ليس نفاد قنابلها قبل ان تنفد القنابل المصرية . . واذا صح ان التراشق بالقنابل عبر القناة يعيق الى حد ما احلال الامر الواقع الاسرائيلي على ارض سيناء فان تسمية هذه الاعاقة هي لا تزال موسمية متقطعة حرب استنزاف ، كلام لا يختلف في شيء عما زرعته الناصرية من قبل في خلد الجماهير العربية وكان حصاد مصر الاول الهزيمة

ذلك هو الحد الذى يقف عنده طموح الحكم المصرى على الصعيد العسكرى فهذا الحكم ، اذ يبقي ملايين الفلاحين خارج الالة الاجتماعية لا يستطيع ان يبيح لنفسه تجنيدهم ولا اطلاق طاقاتهم ، وهو اذ يأسر مئات الالوف من العمال بين جدران الكبت السياسي وتسلط البيروقراطية من نقابية وادارية يعجز عن زجهم فعلا في المعركة وتعبئتهم لها . وهو اذ يبقي ٩٠٪ من الارض الزراعية ملكا لبرجوازية الريف ويغدق الامتيازات على موظفي الدولة والقطاع العام ويترك اعمال التعمير فريسة للمقاولين ومداخيل المواطنين اكلا لارباح التجار في القطاع الخاص ، لا يقدر على الحكم الا لصالح هؤلاء واولئك ، وهم اناس لا يهمهم التحرير ويجدون في ظروف الحرب منقذا الى الثورة . وحينما بدا بعد الغارة على نجع حمادى ان قضية الجيش الشعبي امست هاجسا لدى الفئات الواعية من المصريين وهي فئات يخشاها الحكم لانها تستطيع تحريك المدن ضد الحكم ، بعد طول اعتذار الى نصر الفكرة وافراغها حتى احالها الى شيء هجين لاعهد بمثله لتجارب الامم المقهورة التي حاربت وانتصرت . فاذا بالجيش الشعبي هو كما كان هيكل قد طالب به مؤتمر الاتحاد الاشتراكي قبيل الغارة : " تحت قيادة القوات المسلحة ورهن اشارتها وقوة مساعدة لها في الخطوط الخلفية (الاهرام ١٣ ايلول ١٩٦٨) او هو رديف للقوات النظامية التي يسميها هيكل "جيش الشعب" .. "والمسؤولية التي نتصورها له هي مسؤولية الخطوط الخلفية والاعمال ذات الطبيعة العسكرية وشبه العسكرية المتصلة بحماية الجبهة الداخلية واستعدادها لتحمل الاثار المتصلة والمترتبة على نشوب القتال نفسه ."(٢٠ ايلول) اذا فان هيكل لا يخجل من اطلاق اسم جيش الشعب على القوات المسلحة التي بدأ قسم منها منذ العام الماضي يتحول نحو القمع الداخلي كما انها .. مع ظهور عجزها عن خوض حرب التحرير — سوف تجعل من هذا القمع — ومما يتبعه من فوائد — همها الاول شيئا فشيئا . هذا علاوة على ان انصرافها عن السياسة (وهي لم تكن في يوم من الايام مهتمة باستيعاب خط سياسي يخدم مصلحة الجماهير) سوف يجعلها اشد رجعية واشد طواعية لبرجوازية الدولة الحاكمة وسوف يبعد كل امل في قيام علاقات ديمقراطية بين افرادها وبين هيئاتها ، بحيث تمسي بعيدة اكثر ما يكون البعد عن توثيق صلة ما بالشعب او عن احلال حافز الحرية بالممارسة في سلوك الكادحين الذين يفترض ان يتكون منهم الجيش الشعبي تحت قيادتها واشرافها .. وما علينا على اى حال ؟ فان اخبار هذا الجيش الشعبي عادت فانقطعت منذ اشهر ..

هذا العجز التكويني عن تعبئة الجماهير المصرية في سبيل قضيتها كان لابد ان يتجلى في تدابير بعينها اتخذها الحكم على كافة المستويات من اقتصادى واجتماعي وسياسي . فلقد استمرت جميع العيوب التي تسود ادارة الاقتصاد المصرى وتجسد مصلحة البرجوازية الحاكمة وخاصة توجه التنمية نحو تلبية الحاجات الخاصة بالفئات الميسورة . اتخذ الحكم من تشجيع القطاع الخاص سياسة رسمية له وعاد الى التمييز الاخرق بين الرأسمالية المستغلة والرأسمالية غير المستغلة . فكان ان اعلن عبد الناصر في اوائل ايار ١٩٦٨ (قبيل الاستفتاء في بيان ٣٠ مارس) ان الدولة في حاجة الى الرأسمالية الوطنية وان عليها ان لا تعقد مهمتها وان تحترم الدور الذى تقوم به في اقتصاد البلاد . اما ما ينبغي ازالته فهو الرأسمالية المستغلة . وجهد الحكم الى ذلك في "سحب" المعركة قدر الامكان من حياة المدن اليومية وقصرها على القوات المرابطة في الجبهة وعلى الصحافة والاذاعة .. فنقل المدنيين من المدن المعرضة للقصف عوض ان يسلح القادرين منهم ويحصنهم غير مستثنى الا الذين يتعاونون مع الجيش في مهام لاغنى عنها . واغرق الاسواق بالسلع المستوردة المعدة للاستهلاك الفردى بحيث لا يستشعر القادرون على استهلاكها — وهم فئات نافذة اجتماعيا او متغلغلة في جسم الدولة — ان ضيقا ما قد لحق بهم من جراء حالة الحرب . وفرض على الكادحين وحدهم — وخاصة العمال — ان يتحملوا ما يفترضه مجهود الحرب الجديد من تضحيات . اذ بقيت الاجور على حالها مع المطالبة بالمزيد من العمل بينما استمرت مرتبات الموظفين في التدرج صعدا . اما التطهير في صفوف هؤلاء فقد كان مبتدأه ومنتهاه ان جعلت الرشوة مبدأ ثابتا في مؤسسات الدولة . واما الاقطاع فان اللجنة التي كانت قد شكلت لتصفيته وكان يرئسها عبد الحكيم عامر فلم ما لبثت ان صفيت في اعقاب الحرب ووقفت منجزاتها السابقة نفسها على اعتاب التصفية (باعادة الارض المصادرة الى الاقطاعيين) لولا ان بوادر نقمة عارمة حالت دون اتخاذ هذا التدبير .

ذاك هو وجه "الاشتراكية" الناصرية بعد حرب الايام الستة . وهو ، كما نرى ، وجه غائر امام هاوية الردة . اما سمته الاولى فهي ان فئة — نسميها برجوازية الدولة — تفرض على القطاع العام الذى وسعته التأميمات وجهة تماشي مطامحها . وهي تراكم من الفوائد مايجعل العمل الموظف في هذا القطاع مركبا لها الى الربح والاتساع. "فقد زاد عدد الوظائف العليا في اربع سنوات من ٩١٧ الى ١٥٤٤ اى بنسبة ٦١٪ بينما زاد دخلها الاجمالي من مرتبات وبدلات تمثيل من ٤٥١٫٥٦٧ جنيها سنة ٦٢ — ٦٣ الى ٣٫٤٣٩٫٠٨٢ جنيها سنة ٦٦ — ٦٧ اى بنسبة ٢٣٠ بالمائة " . وما تزال نسبة اعلى مرتب (حوالى ٢٠٠٠ جنيه في السنة دون حساب التعويضات الخاصة) الى اول مرتب (حوالى ستين جنيها في السنة) تبلغ ٣٣ ضعفا . وليس في علمنا ان محاولة قد جرت لتصحيح هذا الوضع . وحينما نرى ان هذا هو شأن الامتيازات في القطاع العام ثم نرى ان ما يسمي بالرأسمالية الوطنية ما انفك يحظى بمحبة الحكم وحمايته فان حديث الطبقة الجديدة التي لا يكل دارسو الناصرية عن ذكرها يصبح ، كما في رأى م . حسين ، موضع شبهة . ذلك ان هذه الطبقة اذ استمر النظام في تردية لن تلبث ان تنفذ الى مواطن الربح في القطاع الخاص — وقد بدأت تفعل — عاقدة معه شراكة مدرارا تردها طبقة قديمة اسمها البرجوازية يستوى ان تضاف اليها كلمة "الدولة" او الاتضاف . (راجع حول هذه الفقرة : مشكلات التخطيط في ج . ع . م . — دراسات عربية — ايلول ١٩٦٩). هذا ولسنا نرى فائدة من القول ان نظام هذه الطبقة ليس نظام التحرير ولا نظام النصر .

كيف واجهة الجماهير المصرية بعد الحرب تفسخ النظام الناصرى ؟

لن نعود الى تظاهرات التاسع والعاشر من حزيران ١٩٦٧ فقد حاولنا في اول الكلام وصف ملامحها السياسية وتحديد وجه الجدة فيها . لكن من الضرورى القول — ردا على من يعتبرون عبد الناصر مستقلا عن الطبقة الحاكمة في مصر — ان عجز الرئيس عبد الناصر عن الخروج على طبقته بدا جليا منذ العاشر من حزيران . فان دعوة الناس بعد عودته عن استقالته الى ملازمة بيوتهم ومتابعة اعمالهم اليومية من جديد كان مؤداها ان عليهم انتظار الفرج من "القائد الملهم" و — طبعا — من آلة الحكم التي يشرف عليها وتحدد نمط سلوكه . "فلو ان عبد الناصر اختار الاستجابة لتطلعات الشعب بلوائه دعا الجماهير اثناء حركتها الى الاستيلاء على الاسلحة في المخازن حيث كانت ترقد دون نفع ، والى تكوين لجان في الاحياء وفي القرى لتنظيم نفسها ضد الغزو الاسرائيلي ولتشغيل اهم المرافق الاقتصادية اذا لكانت السلطة السياسية بدأت فعلا تنتقل من يد الى يد .

كان الجيش الاسرائيلي اذ ذاك سيجد نفسه مضطرا الى عبور القناة واضعاف طاقته الكلية نوعيا ...

وكان عشرات الملايين من العرب سيرون في نداء عبد الناصر دعوة الى الحرب الشعبية ضد اسرائيل وضد جميع القوى الاجنبية والمحلية التي كانت ستحاول التصدى لهذه الحرب .. الا ان هذه الصيحة لم تطلق ، وهذه الاشارة لم يكن ممكنا ان تعطى" محمود حسين : صراع الطبقات في مصر بين ١٩٤٥ و١٩٦٨) رغم هذا النكوص اكدت التظاهرات ان للجماهير في مصر كلها ارادة سياسية مستقلة عما يمكن للحكم ان يقدمه وعما قدمه فعلا فيما بعد وكان هذا امرا جديدا تماما في مصر الناصرية .

هذه الارادة المستقلة اظهرت انها مستعدة للتعبير عن نفسها عند كل خطوة يخطوها الحكم الى الوراء وكل ظرف هام ينم عن اتجاهه نحو التسليم او قصوره عن اداء المهمة التي اخذها من الجماهير . فحينما انتهت محاكمة الضباط الذين اراد الحكم ان يحملهم المسؤولية الكبرى في الهزيمة بدا للعيان من تساهل الاحكام ان النظام لا يريد ان يقسو على اناس كانوا حتى الامس القريب شيئا من صلبه وكان تغاذل لهم مظهرا من مظاهر تكوينه بحيث يكون الحكم عليهم بالاعدام مثلا حكما على الكثيرين سواهم بالاعدام دون محاكمة . والحق ان موقف العمال والطلبة من الاحكام لجدير بالتحليل الانه يعبر عما يأمله هؤلاء من النظام الناصرى وعما لا يستطيعون التخلي له عنه . فالمحاكمات ، في نظرهم كانت رمزا لرغبة هذا النظام في التحول واشارة الى انصراف محدود من جانبه عن عناصر الهزيمة فيه . وتسليم الجماهير ببقاء النظام بعد الحرب كان في حد ذاته املا في قدرته علي تحقيق هذا الانصراف وذاك التحول ، وهما شرط استمرار الثقة التي عادت للجماهير فأولته اياها مكرهة ، حتى اذا صدرت الاحكام المتساهلة بدت وكأنها الاشارة الاولى الهامة الى ضآلة ما يستطيع النظام القيام به من تغيير وقرأت الجماهير المتقدمة فيها ان النظام لا يبتعد عن ماضيه الا بقليل قليل من البغض وكثير كثير من الغنج والاسف . وجاءت انتفاضة العمال وبعدهم الطلبة في مصانع حلوان وشبرا وفي جامعة القاهرة انذارا اول يشير بكثير من الوضوح الى الشرط الذى لا تقبل الجماهير ببقاء الحكم الناصرى الا على اساسه وهو اجراء التغييرات الكفيلة بتحقيق النصر . وكان ابرز مافي الانتفاضة عدا التنديد بفساد الضباط والمطالبة باعادة المحاكمات ، اللقاء الذى تم على التظاهر بين العمال والطلبة عن سابق تصور وتصميم والتشديد على الحريات الديمقراطية (شعار: لا اشتراكية بلا حرية) والتنديد بابواق النظام (يسقط هيكل) وبمؤسساته (حلوا مجلس الامة) وبقوى القمع التي تحميه (البوليس عدو الشعب) .. الخ .. هذا ولسنا هنا في صدد رواية الاحداث .. لكن المهم ان التظاهرات استمرت بعد ان منعتها وزارة الداخلية وانها كانت من العنف بحيث تجاوزت قوتها طاقة الشرطة وان الجيش اضطر الى التدخل رغم المحذور السياسي الضخم الذى يترتب على المواجهة بين الجماهير وبين الجيش بعد ثمانية اشهر فقط من هزيمة حزيران ، وان اطلق النار فعلا على المتظاهرين فجرح العديد منهم وقتل عامل خياطة اقامت له القاهرة في ما بعد جنازة حافلة . والحق ان عناصر من الوفديين والاخوان المسلمين قد برزت في الموكب لانها كما يقول م . حسين العناصر الوحيدة التي تملك خبرة في التحريك . لكن مصادر المتظاهرين — المصانع الكبرى في مصر وجامعة القاهرة — تثبت على وجه لا يقبل الشك ، كذب ادعاء القائلين بان الرجعية المصرية هي التي كانت وراء الانتفاضة . ولعل من المفيد هنا وان اثقلنا على القارئ ان نشير الى موقف هيكل من حركة شباط . فقد كتب يقول : "انني برغم اى شيء لست متحمسا لاسلوب التعبير بالمظاهرات خارج الجامعات ، و .. انني — برغم اى شيء — لست متحمسا لاعادة المحاكمة بالنسبة للقادة السابقين للسلاح الجوى ... واظن ان مدير جامعة القاهرة كان صادقا في تعبيره .. حين قال للطلبة : هنا في حرم الجامعة تستطيعون مناقشة كل شيء ... واما الخروج الى الشارع فانه لا يعطينا الحماية المطلوبة ... لاننا فيه لا نكون في رحاب الجامعة ولاننا فيه لن نكون وحدنا .. الخ .." (الاهرام — اول آذار ١٩٦٨) .

ولعل كلام مدير الجامعة "صادق في تعبيره" عن الهاجس الاكبر الذى يساور الحكم على مصيره ، وهو دخول الجماهير الى العمل السياسي ، بعد كسر الحواجز المهنية التي يريد منها النظام ان تبقى كلا في قوقعه (الطلاب للنقاش والعمال للانتاج) وبدء التفاعل بين الفئات المتقدمة على نحو يسلب النظام كل حرية في التحرك خارج ارادتها ويكشف التناقض القائم بين طاقاته ومصالحها . اما هيكل الذى يتحدث عن مناقشات دارت بينه وبين الطلبة "طويلا وتفصيلا" .. فالواقع انه "هرب من باب خفي كالفأر" حينما حاصر الطلبة مبنى الاهرام م . حسين ص ٢٩٨) .

اما حصيلة الانتفاضة والقمع فلسنا نملك تحديدا لها اسلم من التحديد الذى يقدمه محمود حسين : "ان بطولات حلوان وكلية الهندسة والتلامذة الصغار لم تتحول فقط الى رموز ولم تشارك فقط في تأييد وتشديد هذا التيار (الوطني الديمقراطي) في مصر كلها بل ان حدثا سياسيا واديولوجيا له اهمية حاسمة قد تبلور: عنينا ان قد هذه البطولات قذفت الى الظل بتحركات عبد الناصر وعمليات الجيش وقرارات مجلس الامة الخ ـ ولقد رأينا ان واحدا من العناصر الثابتة في سياسة القمع الناصرية كان على وجه الدقة ، وضع عمل السلطات في موضع الصدارة دائما واستبعاد كل عمل محسوس تقوم به الجماهير دائما ، عن هذا الموضع. = ان انتفاضة شباط لكسر هذه القوقعة : فالدور الخاص بالجماهير يعود في اذهان الجميع الى مكانه وذلك بوضوح بالغ الجدة قياسا الى التاسع من حزيران سببه افتراق هذا الدور على ارض الواقع ، عن دور عبد الناصر ونظامه ـ على ان اى عداء من جانب الجماهير لعبد الناصر لا يظهر هنا بعد ، وانما يظهر شيء من انحلال الروابط اليه ومعه عداء مباشر لقوى القمع ـ لكن الطبقات الشعبية خاصة تعود الى قلق الثامن من حزيران ـ القلق من ان تجد نفسها دون قيادة ودون افق محدّد . وهذا القلق سوف يزداد ازديادا لا كابح له كلما اتضح الخط الفاصل ، في جميع الضمائر ، بين تطلعات هذه الطبقات والسياسة الناصرية، بين تطلعات هذه الطبقات وعجزها عن اعلانها وفرضها على نحو مستقل .. (م حسين ص ٣٠٠) .

انتفاضة شباط هذه ادت للمرة الاولى في تاريخ الحكم الناصرى الي فرض مطلب عليه عبرت عنه الجماهير بالعنف خارج اطار الشرعية. فكان ان الغيت الاحكام المتساهلة ورفع الحكم للضغط فاعلن عبد الناصر في اعقاب تناولات عديدة للطلاب برنامج ثلاثين مارس بعد شهر وايام من وقوع الانتفاضة. ولسنا نريد التفصيل هنا في شأن هذا البرنامج بعد ان وصفنا المعالم العامة "للاصلاحات" الناصرية واظهرنا القيود التي تحد من مداها واثرها . لكن الغاية من البرنامج المذكور كانت ابراز الحكم الناصرى على انه مازال الحامل الدؤوب للاماني الشعبية التي عبرت عنها الانتفاضة . والتدابير التي اتخذت على هامش البرنامج عبرت عن نية الحكم في تجزئة المواجهة الشعبية للمهمات الوطنية، كما ادركنا من المقال الذى كتبه هيكل بعد قمع الحركة. فمن فصل الجبهة عن الوطن الى فصل الطلبة عن العمال الى ابقاء الميسورين بعض اليسر على فراش الاستهلاك الوفير، تظهر النية صافية المجالي ويثبت ان الشكل الوحيد الذى يرتضيه الحكم لوحدة الجبهة الداخلية هو "قبول الجميع قبولا مستكينا بسلطته المطلقة" (م . حسين ٣٠٢) . هذه التدابير كلها تغطيها لهجة مودة جديدة في الحديث عن المقاومة الفلسطينية طلبا لاجتذاب العطف الذى يكنه المصريون لها . فبعد ان كان هيكل مثلا لا يرى في العمل الفدائي سوى كمنة (عامل اقلاق لاسرائيل وتحريك دائم للمشكلة وتذكير بها) (الاهرام ٢٦ كانون ثاني ٦٨) اخذت ابواق الناصرية كلها تزداد حماسا للمقاومة واظهارا لاخبارها. غير ان اداة النصر الحاسمة ظلت في جميع الاحوال جيش مصر النظامي ..

لم تضعف الجماهير المصرية امام هذه التدابير ولم تؤخذ بهذا الغش. بل ان التصميم على الاعداد للمعركة وتحرير الحياة السياسية ـ وهما متلازمان ـ ظل يفتح العيون على كل بادرة تقصير تشير الى تقاعس النظام عن تحقيقهما طالما انهما لا يزالان ـ على وجه التعميم يطلبان منه خلال المهلة التي منحته اياها تظاهرات حزيران ١٩٦٧، وهي مهلة بدا لنا ان انتفاضة شباط جاءت نزوعا الى تقصيرها . ولقد كان قد بدا خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٦٨ ان مهمة ياريغ تدور حول نفسها وان اسرائيل تزداد تعنتا كلما ازدادت جوقة الحكومات العربية وعلى رأسها حكومة مصر تودد اليها . فبينما كانت الشائعات تقوى حول وجود اتصالات سرية بين المسؤولين المصريين والمسؤولين الاسرائيليين جاءت الغارة على نجع حمادى (وفيها منشآت هامة لتوليد الكهرباء) ردا على غارة دمر خلالها الجيش المصرى قاعدة للصواريخ كان الاسرائيليون قد انشأوها في سيناء . هذه الغارة تمّت بكثير من الوضوح على قصور الجيش النظامي عن حماية المرافق الاقتصادية الهامة في البلاد وشددت الشعور بالحاجة الى تسليح ميليشيا شعبية تكون هذه الحماية واحدة من مهماتها . وحينما هرع على صبرى الى نجع حمادى بعد الغارة شتموه الاهالي ووصفوه "بانه اشتراكي مزيف" و "جبان"، حتى انه اصيب بنوبة قلبية في الطائرة اثناء عودته الى القاهرة (م . حسين ص ٣١٥) .

لكن الغارة ، وان كانت مدار الانتفاضة التي اندلعت بعدها وسببها الاول لم تكن الشرارة التي اشعلتها مباشرة . الشرارة جاءت من المنصورة حيث قام الطلاب يحتجون على تدابير رسمية اريد منها خفض نسبة النجاح في التوجيهية والحد من الدخول الى الجامعات تطلبا لتقليل الصعوبة في استيعاب المتخرجين . ولقد انطلقت موجة التظاهر من معهد ديني ثانوى يؤمه الطلاب الفقراء . الا انها مالبثت ان شملت طلبة المعاهد الاخرى والعمال والعاطلين عن العمل وبعض الفلاحين الذين جاءوا من القرى المجاورة في اليوم التالي لبدء حركة الاحتجاج . ولم تستطع قوى البوليس في المنصورة ـ وهي من اكثر المدن المصرية تسيّبا ـ ان تفرق المتظاهرين الذين تجاوزوا دون ابطاء غرض التظاهرة المباشر ، وعمدت الى اطلاق النار متسببة في قتل افراد وجرح آخرين. ولم تصلها النجدة من القاهرة الا بعد ان احتل المتظاهرون المخفر وحاولوا نهب مخزن الاسلحة في المدينة .. وحينما وصلت اخبار القمع الى الحواضر المصرية الكبرى ثارت ثائرة الطلبة في الاسكندرية خاصة فتظاهروا واعتقل العديد منهم ووجهوا بالرصاص . الا انهم احتلوا كلية الهندسة واحتجزوا فيها محافظ المدينة الذى جاء لمفاوضتهم واشترطوا لاطلاقه ان يفرج عن رفاقهم المعتقلين . "وعرفت المدينة كلها خبر السلوك المخجل الذى [illegible] واستجدى الرحمة (م . حسين ص ٣١٧) . ولم يطلق سراحه الا بعد ان خرج

الطلبة من المعتقل . ثم "وزعت مساء السبت الوف المناشير للمرة الاولى صراحة بين القمع الناصرى وسياسة الاستسلام التي يعتمدها النظام في الخارج . ـ والحال ان وضع الدور الوطني الذى يقوم به الحكم الناصرى موضع تساؤل .. أمر ذو اهمية حاسمة . فهو في الواقع ما سيسمح للمرة الاولى بعد ١٩٥٥ بالتعبير عن شعور جماهيري معاد للناصرية . (المرجع نفسه) وكان اليوم التالي يوما مشهودا في تاريخ الاسكندرية ، فان تجمعات ضخمة كانت تراوغ الشرطة والجيش وتحيرهما من حي الى حي ، مفترقة في مكان لتجتمع في مكان آخر وهي تنادى بسقوط شعراوى جمعة واستقالة عبد الناصر وتحيي الحريات . ولم تخل القاهرة نفسها ومدن اخرى عديدة من التظاهر ، وان على نطاق اضيق . وبقيت الاسكندرية قلب الحركة اذ تحولت تظاهرات الاحد الى ثورة فعلية يوم الاثنين شكلت فيها الجامعة قطبا يجمع في حقله عدا الطلبة الوفا من العمال والعاطلين عن العمل . ولقد استهدفت الحركة بضرباتها مراكز الحياة العامة في المدينة من نادى المحافظة الى النقل المشترك الى مخافر الشرطة الى علب الليل الخ .." واضطرت قوى القمع . الى ان تطلق على التجمعات نيران المدافع الرشاشة تاركة على ارض الشوارع عشرات القتلى ومن حولهم كراهية مطلقة اجمع عليها العاطلون عن العمل والعمال والطلاب في آن سوية . ـ هذه الوحدة الجذرية العميقة كانت من القوة بحيث لم تقدر وحشية القمع على كسرها . فان عصيان الاثنين في ٢٥ تشرين الثاني لم يقض عليه بقوة السلاح . بل انه صمت حينما هبط الليل لانه لم يكن في الساحة من قيادة سياسية قادرة تدفعه الى الامام وتوجهه نحو اهداف اكثر دقة ـ اذ ذاك تحركت قوى القمع مستظلة بطوفان من المطر يقدر ان تعرف مصر في مثل عنفه فهاجمت كلية الهندسة واحتلتها في حين كانت حملة الاعتقال تشمل المئات في احياء الاسكندرية كلها ـ هكذا لم يكن ماجرى هزيمة للشعب . ماجرى هو ان البركان الذى تفجر طوال ثلاثة ايام عاد فابتلع لهبه الذى سوف يمتد في الاعماق بحثا عن زمان ومكان يثور فيهما من جديد " (م . حسين ص ٣٢٠) (٦)

×

ب ـ الجانب العربي

حينما نطالع سمات السياسة الناصرية في المجال العربي بعد حرب الايام الستة نصادف ثقلا مدهشا الدقة الى هذا المجال للموقف الناصرى في داخل مصر . فوحدة الجبهة الداخلية هنا (اى "وقف صراع الطبقات) تضحي هناك وحدة الجبهة العربية (اى ايضا "موقف "صراع الطبقات) اما الشكل المعتمد لهذه الوحدة فهو توحيد الجهد السياسي في سبيل الحل السلمي "المشرف" اى دفع الاطراف العربية بعضها لبعض الى تقديم ما يستطيع كل منها تقديمه لاسرائيل من طيب التناولات واستعمال الطرف الاشد قربا من الاستعمار الاميركي ـ ناهيك بالبريطاني والفرنسي ـ في "الضغط" عليه بينما ياوذ الطرف الاخر بالانتظار والخفر المغناج . والشكل المعتمد هو ايضا محاولة التنسيق بين الجيوش النظامية ، اى ، في النهاية دفع الجيوش الثلاثة المرابطة على الجبهة الشرقية الى مزيد من التعاون ، وكأن الجبهة الغربية في حرز حريز (دون ان ننسى ان الجيوش الكويتية والسودانية والجزائرية موجودة "رمزيا" على هذه الجبهة) ، وكأن سبب الهزيمة عام ١٩٦٧ كان غياب الاتفاقات العسكرية وهي موجودة وجود الدم في القلب من ميثاق الدفاع المشترك الى القيادة الموحدة الى الاتفاق الاخير الذى انتج وأخرج قبل الحرب بيومين . وكأن الجيش الاردني الذى مازال ينتظر صدقات السلاح من الاميركيين والبريطانيين والذى لا يريد منه "الملك الصغير" ـ والعبارة لعبد الناصر ـ الا ضرب الفدائيين لولا وطنية الشبان من ضباطه وعجزه عن التصدى للمقاومة والقوى المؤيدة لها وكأن الجيشين العراقي والسورى اللذين نخرتهما التصفيات المتوالية ولم يتغير في بنائهما شيء يذكر منذ الحرب-هي جيوش النصر .

الا ان الشكل المعتمد لوحدة الجبهة العربية هو خاصة "حشد الطاقات العربية" في المعركة ، وهو مرادف "لحشد الطاقات المصرية" في المعركة اى للمحور الذى تدور السياسة الناصرية حوله او تدعي انها تدور حوله(٢) في مصر نفسها وهو يتجسد في شعار "كل قرش للمعركة" اما مردوده حتى الان فقد كان مائة وعشرين مليونا من الجنيهات سنويا تدفعها بعض دول البترول (الكويت والسعودية وليبيا) لمصر والاردن منذ مؤتمر الخرطوم فلا يكاد يعوض هناك (في مصر) تدني المداخيل بسبب اقفال القناة وحؤول الاحتلال بين مصر وبترولها في سيناء وسائر "آثار العدوان "على الاقتصاد المصرى ولا يعوض هنا (في الاردن) باى حال من تدني المداخيل بسبب احتلال الضفة الغربية والقدس . اى ان هذا "الحشد "يبقي الطاقات العربية في الوضع الذى كانت فيه قبل الحرب او في وضع اسوأ بقليل . ولسنا نريد هنا ان نذكر بان الطاقات العربية لن يفكها من اسارها

---

١) اكثرنا في هذا القسم من الاستشهاد بمحمود حسين والحق ان بحثنا مدين بالكثير لكتابه (صراع الطبقات في مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٦٨ بالفرنسية ـ دار ماسبيرو ـ باريس ـ حزيران ١٩٦٩) والكاتب شيوعي من الاتجاه الصيني واذا كنا نأخذ على نظرته بعض التصلب فذلك لا يعني انها لا تمتاز بالكثير من الصلابة . وانه لم دواعي الغبطة ان يسمع المرء خلق طوفان الدجل الناصرى ، صوتا ثوريا صادقا من مصر .

٢) راجع على الاقتصاد المصرى الحالة الاقتصادية العالمية في مصر (النقاة أ)

الا انعتاق الجماهير العربية صاحبة الحق في امتلاكها ولن يحشدها الا انظمة تستطيع حشد هذه الجماهير قبل حشد الطاقات وفي سبيله بعد التحرير . ولسنا نريد ان نذكر بان الامبريالية المتحفزة خلق اسرائيل تملك حاليا من الطاقات (نعني الطاقات المادية وبعضها غربي) اكثر مما تملكه دول التخلف العربية واننا مهزومون حتما ما دامت الحرب حرب طاقات . ولسنا نريد ان نذكر بان القسم الاكبر من الطاقات العربية (والمعنى هو خاصة الطاقات البترولية) حبيس في قبضة شركات امبريالية لا يميزها عن سواها شيء الا كونها تحتل مقاعد وثيرة في الجامعة العربية وفي الامم المتحدة (١) هذه الامور هي من الضخامة بحيث يصعب كثيرا اخفاؤها . بيد اننا نريد ان نحدد موجزين كيف ان عجز الناصرية عن التحول في الداخل وسقوطها - وان كان قد تأجل - تحت مهام المعركة وضعاها في طليعة القوى المحافظة على مدى المنطقة العربية وسلباها المهمة التي كانت قد احتكرتها تقريبا منذ حرب السويس وهي مهمة التصدي للامبريالية والهيمنة على حركة التحرر العربية . وهذه - لعمر ابيك - خسارة سياسية فادحة لم تتلق الناصرية تعويضا عنها الا حفنة من الجنيهات الاسترلينية ..

في اهرام السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٨ كتب هيكل يقول : "ان المعرض للبحث في موضوع العمل العربي المشترك ، ليس هو الطبيعة ، ولكن .. هو التعبير والاسلوب . - والطبيعة لا يملكها احد حتى يستطيع تغيير قوانينها . ولكن التعبير والاسلوب لابد من خضوعهما للمتغيرات ! وما اقوله ببساطة هو ان الصراع الاجتماعي على الارض العربية هو امر طبيعة ولكن التعبير عن هذه الطبيعة بالاسلوب الذي كان سائدا في العالم العربي قبل معارك الايام الستة .. امر لم يعد جائزا ". (٢)

ما يحاول هيكل ابداءه هنا هو ان الناصرية لم تكن مسؤولة في يوم من الايام عن التغيرات التي جرت في المنطقة العربية بعد نشوئها . وهذا رأي يمكن اخذه على علاته الا ان من الاسلم كشف هذه العلات . فلا ريب في ان النظام الناصري شكل طيلة سنوات قطبا في المعركة الوطنية ضد الاستعمار ووضع مهمة التنمية في مكان الصدارة بحيث خرج من هذين الجانبين انموذج في الحكم اشد اليه انتباه الجماهير وفرض على الانظمة التي نجمت عن الانقلابات العسكرية في المنطقة سلوكا خاصا يتأثر فيما معينة - ولو شكليا - لم تهد الجماهير مستعدة للعودة الى ما هو ادنى منها وان كان الوضع الجديد قد بدأ يفرض عليها نقضها وتخطيها (٣) تلك هي قيمة الناصرية تاريخيا وهي قيمة يصل التردي بهيكل الى حد اغفالها او - على الاقل - تبرير عجزها عن الاستمرار . واذا كان هيكل يقصد " بالتعبير والاسلوب " مهاترات الدعاية بين النظام الناصري والانظمة الاخرى - وقد حاز شخصيا قصب السبق في تلك المهاترات فانه من الواضح ان احدا لا جبيره - ولا يجبر النظام الناصري - على واحد من اثنين

---

١) انظر لطف الله سليمان : ".. ماهي الكويت مثلا ؟ الكويت التي تبلغ مساحتها ١٥٠٠٠ كم٢ وسكانها ٤٦٧٠٠٠ منهم ٢٢٠٠٠٠ "كويتي" و ٢٤٧٠٠٠ "اجنبي" ثم تنتج ١٠٧ ملايين طن من البترول تقبض لقاءها ٥٥٠ مليون دولار من اصل مجموع مواردها الكلية التي لا تصل الى ٦٠٠ مليون ! ماهي اذا لم تكن مجرد غلاف حقوقي بفضله استطاعت شركة بترول الكويت اي "البريتيش بتروليوم" و "الغولف اويل كوربوريشن" ان ترقى الى السيادة السياسية وان تصبح عضوا في الجامعة العربية وفي هيئة الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية واكتسبت حق تبادل البعثات الدبلوماسية مع كل عواصم العالم ! (مسألة الثورة العربية - دراسات عربية - حزيران ١٩٦٨ ص ١٢٧) .

٢ - لا بأس - وان اثقلنا على القارئ - ان نضع هذا النص حول سياسة مصر العربية بازاء نص آخر يتناول السياسة المصرية الداخلية وذلك لبيان التوازي "الرائع" بين الجانبين وهو ما اشرنا اليه في اول هذه النقطة حين قلنا ان الناصرية تتجه نحو تزعم القوى المحافظة . يقول هيكل : "ان الحرية السياسية لا تتناقض مع الحرية الاقتصادية (من اين اتى هيكل بهذه المشكلة؟ البحاثون يتساءلون عادة عما اذا كانت الحرية السياسية تتناقض مع البرمجة الاقتصادية) .. وان الكسب ليس جريمة (يقصد الكسب الناجم عن الاستغلال كما هو واضح من الجملة السابقة) .. ومعيار الربح في المشروعات العامة ليس زندقة (الا اذا كان يعني تحول المشروعات العامة عن حاجات الجماهير الفعلية) .. وسيادة القانون ليست قيدا على الثورية المستمرة (كيف يكون تعبير الثورة عن استمرارها ان لم يكن بتغيير القوانين ؟) .. ووجود دور للقطاع الخاص لابد له ان يقوم به ولابد من تشجيعه على القيام به - نص صريح في الميثاق" (لا شك عندنا في ذلك وان كنا لم نفتح الميثاق منذ زمن بعيد) - انظر الاهرام ١٣ ايلول ١٩٦٨ والتعليقات الموجودة بين الاهلة هي من لبنان الاشتراكي .

٣) لم يكن حسني الزعيم او اديب الشيشكلي - وقد حكما قبل نشوء الناصرية - يدعيان الاشتراكية او يضعان مشاكل التنمية ومحاربة الاستعمار في مقدمة مشاغلهما .